البنى العميقة من نظر د. داود عبده

حصائد في النظر والأثر

م. د. آلاء علي عبد الله العنبكي

كليّة الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

Deep structures From view of D. Dawood Abdo
Harvest in consideration and impact

Dr. Alaa Ali Abdullah Alanbaky
Imam Al-Kadhum College of Islamic Sciences University
ايميل: allaali@alkadhum-col.edu.iq

Abstract

Not hidden from the insight of the great impact that the generative, transformative theory has left in the arena of linguistic studies, both Western and Arabic, about which visions have multiplied and trends differed, and in the midst of these trends it was meant for me to study one of the most important pillars of that theory through the intellectual effort of one of our modern scholars, Dr. Dawood Abdo, I tried to extract that saying (the deep structure) from his research breath, the depths and surface of his writings, and to clarify his directions for the studied issues that reflect - by showing or subtracting - the estimated structure or what is called the deep structure.

Keywords: Deep structure, Surface structure, Assumption, Refusal , Acceptanc

ملخّص البحث

غير خفيٍّ على مطلع بالغ الأثر الذي تركته النظرية التوليدية التحويلية في ساحة الدراسات اللسانية، الغربية منها والعربية، فتعدّدت حولها الرؤى واختلفت التوجّهات، وقد عنّ لي في خضم تلك التوجّهات أن أدرس أحد أهم أركان تلك النظرية من خلال الجهد الفكريّ لأحد علمائنا المحدثين وهو الدكتور داود عبده، فحاولت استخراج تلك المقولة (البنية العميقة) من أنفاسه البحثية، وأعماق كتاباته وسطحها، واستجلاء توجيهاته للقضايا المدروسة التي تعكس – بإظهار أو إضمار– البنية المقدّرة أو ما تسمى بالبنية العميقة.

الكلمات المفتاحية: البنية العميقة، البنية السطحية، افتراض، رفض، قبول

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصـــلاة والســـلام على المبعوث رحمة للأنام نبيِّنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين الكرام، وبعد ؛

الجديد والحديث في العلوم مسألة لا يمكن أن تَقبلَ الاحتكار أو المَلَكيّة، ذلك أن كلّ فرد يوجد في جوهر مكنونه إمكانات لو وظّفت لما كان لها حصر ولا حدّ، لذلك فإن المناهج اللغوية الحديثة لا يقتصر الإبداع فيها على المختصّ الغربيّ دون العربيّ؛ فالمعرفة شراكة بين البشرية؛ وإنما تختلف إبداعات شخص من آخر تبعاً لتوظيف

تلك المعرفة وصقلها وتفعيلها أيقونةً يمكن أن تؤدي الى ثورة وتغيير إذا ما جرى الضغط عليها أو لمسها. ولسنا هنا بمعرض الحديث عن أيهما المتفوّق في دراسة اللغة العربيّ أم الغربيّ؛ إذ إنَّ هذا النقاش له موضعه وزمانه، ولكننا هنا نريد أن نقف على اللمسات العربية في إحدى المناهج اللسانية الحديثة التي لطالما تعالت الصيحات– من بعضهم – بتجذّرها عربياً، وأنها مجرد تقليد لنسخة عربية تراثيّة، وأعني بذلك النظرية التوليديّة التحويلّية Transformational generative theory وهي إحدى المناهج اللغوية الحديثة التي تحاول الوقوف على الظاهرة اللغوية ودراستها.

وقد تميّزت هذه النظرية بمحاولتها دراسة اللغة كظاهرة إنسانية عامة لجميع البشر، فهي لا تختصّ بدراسة لغة دون أخرى بل إن أسسها وقواعدها هي أسس وقواعد عامة يمكن أن تطبّق على جميع لغات البشر ومنها اللغة العربية؛ وهذا ما حدانا إلى التعرّض إلى هذه النظرية من زاوية عربيّة من خلال دراسة مفصل مهم منها وركن رئيس فيها أعني بذلك مصطلح (البنية العميقة Deep structure) وذلك من خلال توضيح آراء المحدثين العرب فيه بشكل عام وهو ما ينهض به المبحث الأول من الدراسة، ومن ثم تقريب تلك الآراء وتوضيحها من خلال عرضنا لرأي أحد المحدثين العرب وهو الدكتور(داود عبده) عن طريق التعرّض لكتاباته والولوج في آرائه ومقولاته التي تعكس توجّهاته للنظرية المذكورة من خلال إحدى مقولاتها وهو ما تحمّله المبحث الثاني من البحث . وعلى الله تعالى التوكّل.

المبحث الأوّل

البنية العميقة (Deep structure) عند المحدَثين

انقسم المحدثون حيال مفهوم (البنية العميقة) وتقديرها على قسمين:

القسم الأول: الرافضون.

القسم الثاني: المؤيدون.

أوّلاً: رأي الرافضين للبنية العميقة:

تبنّى كثير من اللغويين العرب المنهج الوصفيّ في اللغة، ويبدو أن حماستهم لهذا المنهج جاءت ردّ فعل على المنهج الفلسفي الذي ساد النحو العربي، فدعا هؤلاء اللغويون إلى مجرد الوصف لحقائق اللغة وقضاياها وتجنب ما ذهب إليه النحويون القدماء من تعليلات شخصية وفروض.

فتصنيف اللغة – عندهم– في مستوياتها كلّها لا يخضع لجوانب عقلية تحكّميّة، أو أفكار لعلوم فلسفية أو نفسية، فهم يرفضون التقدير وينتقدون مفترضيه [1] ، ولا يعترفون بوجود (بنية عميقة)؛ لأن وظيفة هذا المنهج لا تعدو تسجيل الواقع اللغوي كما هو، فلا حاجة إذاً للتأويل والتعليل وافتراض الحذف او تقدير العوض؛ لأنه يدرس اللغة دراسة وصفية كما هي [2] .

---

[1] - ينظر: إحياء النحو/ 34.

[2] – ينظر: الكتاب بين المعيارية والوصفية/ 15.

ومن هؤلاء اللغويين د. أنيس فريحة الذي أوضح رأي أصحاب المنهج الوصفي قائلاً: " أصحاب هذه المدرسة الحديدة يحللون اللغة إلى عناصرها تماماً كما يحلّل الكيمياوي مادةً ما ... ويضعون الأحكام بشكل وصف وتقرير لواقع " [3] ، كما أن المدرسة الوصفية " لا تقبل إطلاقاً بمبدأ التقدير بل تأخذ بواقع اللغة " [4] . فيرى هؤلاء أنه ليست هناك أصول أو بنية عميقة، وأنّ (قال وباع واصطبر) ونحوها، أصول قائمة بذاتها وليست محولة عن أصول أخرى. فنجد د. أنيس فريحة يرى أن (قام) أصلها (قام) لا (قَوَمَ)؛ وحجّته في ذلك انّ (قَوَمَ) هذه " من تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر (قام) مع الميزان (فَعَلَ) الذي اتخذه مسبقاً ميزاناً لجميع الأفعال الثلاثية " [5] .

أما د. إبراهيم السامرائي فيذكر في مقدمة كتابه (النحو العربي نقد وبناء) [6] أنّه اتّخذ المنهج الوصفي القائم على وصف الظواهر اللغوية بعيداً عن التأويل والتعليل الذي يأخذ به المنهج القديم الذي " لا يرضاه البحث العلمي الحديث فهو ذهاب في المجهول " [7] . ويرى د. السامرائي " أن ليس لنا أن نقول: إنّ المدّ في (قال) آت من واو متحركة والأصل (قَوَلَ) وكذا في (باع) فإنّها من (بَيَعَ) " [8] ، لكن د. السامرائي يعود فيقرّ بوجود هذه الظاهرة حين يعتقد أنّ هذا من اللهجات الخاصة [9] .

والغريب أنّ د. السامرائي نفسه يخرج عن المنهج الوصفي الذي ينافح عنه، فيقدّر حرف جرّ في مثل (أعطيتُ زيداً درهماً) فيقول: " ويبدو أن إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين. والتعدّي إلى مفعولين من باب التوسّع في الكلام، فإذا قيل: (أعطيتُ زيداً درهماً) فإن الدرهم هو المعطى إلى (زيد) وكأن التقدير (أعطيتُ إلى زيدٍ درهماً) " [10] ، فهذا التحليل " تحليل لغوي سليم، وإن خالف المنهج الوصفي التقريري " [11] .

أما د. إبراهيم أنيس فحجّته أنّه" لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها " [12] . ونرى أنّ كثيراً من الحالات تحتاج إلى تفسير، ولا يمكن تفسيرها إلا بافتراض (بنية عميقة)، فإذا كان أصل (قال) هو (قال) وأصل (باع) هو (باع)، فكيف يمكن تفسير وجود الواو في (يقول) و (قَوْل) والياء في (يبيع) و (بَيْع)؟

---

[3] – نظريات في اللغة/ 114.

[4] – م. ن. / 143.

[5] – م. ن. / 114.

[6] – ينظر: النحو العربي نقد وبناء / 8.

[7] – الفعل زمانه وأبنيته/ 45.

[8] – م. ن. / 110.

[9] – ينظر: م. ن. / 112.

[10] – م. ن. / 87.

[11] – أبحاث في اللغة العربية/ 26.

[12] – من أسرار اللغة/ 59.

ورفض د. تمام حسان التعليل النحوي؛ لأنه المسؤول عن خلق نظرية العامل [13] التي رفضها وسمّاها " خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية " [14] . ورأى أنّ التقدير بوجه عام بليّة؛ فقال: " والتقدير بليّة فلسفيّة ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولازال يبتلى " [15] . وقدّم بديلاً عن نظرية العامل والتقدير نظرية تقوم على أساس القرائن النحوية وتضافرها [16] . ومن المعلوم أن د. تمام حسان واحد من مجموعة باحثين تأثّروا بالمنهج الوصفي الغربي وحاولوا تطبيقه على العربية [17] .

وناقش د. عبد الرحمن أيوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) نظرية التقدير، ورأى أنها غير واقعية، فيقول: " والتقدير لاشكّ أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدّرة، فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة. ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيّتها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي – أو يقدّرها – ليست بكلمة على الاطلاق. والحركة التي يتصوّرها في آخرها ليست بحركة أيضاً " [18] . فالكلمة " مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملحوظة في الذهن " [19] .

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقد رفض التقدير الذي لجأ إليه النحاة، ورفض نظرية العامل، ورأى أنها سبب التقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وأن النحاة أضاعوا حكم النحو بهذا التقدير والتوسّع فيه [20] . ورأى في كتابه (إحياء النحو) أن النحاة " يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا " [21] . وهو بذا يدعو إلى تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ليسير النحو في طريقه الصحيحة [22] .

ثانياً: رأي المؤيدين لوجود البنية العميقة.

سار بعض علماء اللغة المحدثين على طريق النحاة القدامى الذي يتّخذ من التعليل منهجاً للتحليل اللغوي، فأيّدوهم في كل ما ذهبوا إليه من التقدير والتأويل والتعليل ونظرية العامل وغير ذلك، ويرى هذا الفريق وجوب تفسير كثير من الظواهر اللغوية كما فسّرها القدماء، وعدم الاكتفاء بالوصف التقريري الذي يعجز عن تقديم

---

13 – ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية/ 55.

14 – اللغة العربية معناها ومبناها/ 189.

15 – مناهج البحث في اللغة/ 27.

16 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ 231–233.

17 – ينظر: نظريات في اللغة/ 115، والعربية والدرس الحديث/ 116.

18 – دراسات نقدية في النحو العربي / 52.

19 – م. ن.

20 – ينظر: إحياء النحو / 35.

21 – م. ن. / 34.

22 – ينظر: إحياء النحو / 195.

التفسير المقنع في أحيان كثيرة؛ إذ إنّ " المنهج الوصفي التقريري ليس المنهج الأمثل في اللغة، وأنّ قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافاً عن المنهج اللغوي السليم " [23] . كما أنّ دراسة اللغة لا ينبغي أن تتوقف عند الوصف؛ لأن اللغة – عندهم – من أهم الجوانب الحيويّة في النشاط الإنساني، ولا يُعقل أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحوّل إلى مجرّد تراكيب شكليّة يسعى الوصفيون إلى تجريدها من المعنى والعقل في هذا الوصف السطحي الذي قدّروه [24] .

ولعلّ النحوي الأستاذ علي النجدي ناصف من أبرز المؤيدين للتقدير والتأويل؛ فهو يرى أنّ التقدير " ضرورة استوحتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها " [25] . ويرى أنّ الذين قدّروا التقدير كانوا هم حفظة اللغة وفقهاءها المنقطعين لها [26] ، كما رأى أن التقدير في اللغة ضرورة لكثرة الإيجاز والحذف [27] .

ولا يخفى أن التقدير من أهم الأركان التي تقوم عليها نظرية النحو التوليديّ التحويليّ Transformational generative grammar theory التي ترى أنّه " لا بدّ من وجود تركيب أصلي أو صيغة أصلية اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسمونه بالبنية العميقة " [28] التي تقابل الأصل المقدر عند القدامى [29] ، وهم يحاولون الوقوف عليها من خلال عناصر البنية السطحية.

وقد ربط بعض الباحثين الذين قاموا بدراسات نحوية على وفق المنهج التحويلي بين النحو العربي وفكرة البنية العميقة والبنية السطحية في المنهج التوليدي التحويلي . ومن هؤلاء د. طاهر سليمان حمودة الذي يقول: " إنّ فلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية، فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي ... والبنية العميقة عند التحويليين هي – غالباً – الأصل المقدّر عند النحويين القدماء " [30] .

ومن هؤلاء الباحثين أيضاً د. عبده الراجحي الذي تبنّى المنهج التحويلي رابطاً بين فكرة الأصلية والفرعية في النحو العربي وبين فكرة البنية العميقة والسطحية في المنهج التحويلي، فرأى أنّ " المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح)، وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أصله (قال) وأنّ الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما " [31] .

---

[23] – أبحاث في اللغة العربية/ 20.

[24] – ينظر: النحو العربي والدرس الحديث/ 112 .

[25] – من قضايا اللغة والنحو / 88.

[26] – م. ن. / 89.

[27] – م. ن. / 83 .

[28] – م. ن. / 16 – 17 .

[29] – ينظر: من قضايا اللغة والنحو/ 265 .

[30] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي/ 144.

[31] – النحو العربي والدرس الحديث/144.

وقد لخّص المحدثون التحويليون الجوانب التحويلية في النحو العربي على النحو الآتي [32] :

1- **قضية الأصلية والفرعية:** من القضايا الأساسية في الدرس النحوي، فقد دارت في كتاب سيبويه، ثم انتقلت إلى الجيل التالي له حاملة المفهوم نفسه، فعالج هؤلاء النحويون هذه القضية وقرّروا أن التذكير أصل والتأنيث فرع، وأن النكرى أصل والمعرفة فرع، وان المفرد أصل للجمع، وأن التصغير والتكبير يردّان الأشياء إلى أصولها، ... وهكذا.

2- **قواعد الحذف:** من الظواهر النحوية المشتركة في اللغات الإنسانية، تناولها القدماء والمحدثون، حيث تحذف هذه القواعد العناصر المتكررة التي تفهم من السياق. ومن هذه القواعد التي أشار إليها النحاة: قواعد الحذف لطول الكلام، والحذف لكثرة الاستعمال، والحذف اعتباطاً، والحذف سماعاً من العرب، والحذف لقيام قرينة، والحذف للإيجاز، وغير ذلك [33] .

3- **قواعد الزيادة والإقحام:** قضية أخرى اهتم بها اللغويون الأقدمون، واهتم بها التحويليون، فأشاروا إلى " أنّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدلّ على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية " [34] كالتوكيد، وقوة الربط. فالزيادة إذاً لا تقدم دلالة معينة في العمق، وإنما هي تركيب سطحي ظاهري يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

4- **قواعد إعادة الترتيب:** من القضايا التي تناولها علم اللغة التحويلي التوليدي، وهي قضيّة تصيب الجملة الإسمية والفعلية على حدّ سواء، ومعلوم أنّ لكل لغة ترتيبها الخاص، والمهم هو " أنْ نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا التركيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح " [35] .

5- **قضية العامل:** شغلت هذه القضية فكر النحاة قديماً وحديثاً، واختلفوا في موقفهم منها [36] ؛ فمنهم من تقبلها ومنهم من رفضها. أما الوصفيون فقد رفضوا فكرة العامل من أساسها لما تصدر عنه من تصوّر عقلي؛ إذ إنّ قضية العامل تقودنا إلى قضية (التقدير) التي لقيت نقداً عنيفاً من الوصفيين.

والتحليل النحوي عند التحويليين يصف العناصر النظميّة وفقاً بوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً. فالتحويليون " يقرّون أنّ النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) بـ(بنية السطح)، والبنية العميقة تمثّل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة... ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها

---

[32] - ينظر: م. ن. / 143-157، وقضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين / 209 - 319، وفي نحو اللغة وتراكيبها/ 88 - 171.

[33] - ينظر: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين/ 210-225.

[34] - النحو العربي والدرس الحديث/ 152.

[35] - م. ن. / 154.

[36] - ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه / 64.

وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثّر والتأثير في التصورات العميقة " [37] ، والعامل النحوي هو ما يؤثر في " نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة " [38] .

ولعلّ من نافلة القول أن نشير إلى أن المحدثين قد عبّروا عن (البنية العميقة) بمصطلحات مرادفة لهذا المصطلح نذكر منها:

– **الأصل المقدّر**: وهو من المصطلحات التي وردت مرادفة لمصطلح (البنية العميقة)، وقد ورد عند الباحثين المحدثين نحو الدكتور (داود عبده) الذي أورده كثيراً في كتاباته وصدّره عنواناً لأحد أبحاثه [39] ؟

– **البنية الأساسية**: اختار د. محمد حماسة عبد اللطيف هذه التسمية للأنموذج أو الأصل الذي ينتمي إليه التركيب. إذ يقول: " وليس القول بالبنية الأساسية دعوة جديدة للتحليل النحوي في العربية، ولكنها محاولة لفهم التفسير الذي قدّمه نحويو العربية لنظام اللغة " [40] .

– **البنية التحتية**: ورد هذا المصطلح كثيراً عند المحدثين، يقول د. منذر عياشي متحدّثاً عن التحويل: " إنّ الجملة مكوّنة من بنيتين: تحتية وفيها يكون المعنى، وفوقية وفيها تتعيّن الجملة صوتاً ونحواً " [41] . وقول د. داود عبده: " ليس هناك حل للمشكلة المطروحة – فيما أرى – سوى تطبيق القاعدة العامة على البنية التحتية للفعل " [42] .

– **البنية الداخلية**: تكرّر هذا المصطلح لدى المحدثين وهو يريدون منه البنية العميقة، مثال ذلك قول د. داود عبده معلّقاً على جمل فعلية ذكرها في أحد أبحاثه الذي أسماه بالمصطلح نفسه: " إنّ الجمل السابقة لها بنية داخلية (أو عميقة أو تحتية) واحدة " [43] .

– **البنية المضمرة**: ولعلّه أقلّ وروداً في كتابات المحدثين من المصطلحات السابقة، وورد ذكره عند د. مصطفى حميدة في حديثه عن علاقة الإسناد قائلاً: " والمعلوم أنّ المدرسة التحويلية تفسّر هذه الظاهرة بأن البنية المضمرة (أي: البنية العميقة deep structure) قد تعبّر عنها اللغة ببنيات ظاهرة (أي بنيات سطحية surface structure) متعدّدة " [44] .

– **الجوّاني**: ذكره د. نهاد الموسى مرادفاً للبنية العميقة ، ومقابلاً لمصطلح البرّاني أو السطحي الذي يعبّر عن البنية السطحية [45] .

---

37 – النحو العربي والدرس الحديث/ 147–148.

38 – م. ن. / 148.

39 – ينظر: دفاع عن الأصل المقدر/ 160.

40 – في بناء الجملة العربية/ 15.

41 – اللسانيات والدلالة/ 191.

42 – دفاع عن الأصل المقدر/ 164.

43 – البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية / 37.

44 – نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية/ 162.

45 – ينظر: نظرية النحو العربي/ 63.

المبحث الثاني

البنية العميقة في فكر د. داود عبده

يقول د. داود عبده في أحد أبحاثه: " الادّعاء بأن معاني الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجي وحده لا تؤيّده الحقائق اللغوية " [46] . يمثّل النصّ السـابق وجهة د. داود عبده في التحليل اللغوي؛ إذ كان من أكثر المتحمسين لتبنّي قضيّة (التقدير)، مشيراً إلى ما يعرف بالبنية العميقة والبنية السطحية. فالتقدير – عنده– يوصلنا إلى البنية العميقة التي يتحدّد فيها المعنى.

توقّف د. داود عبده عند المنهج الوصـفي الذي تبنّاه اللغويون العرب، وكان ردّ فعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفي الذي اتّبعه اللغويون القدامى. ورأى أنّ عدداً من هؤلاء اللغويين المحدثين قد بلغوا حدّ التطرّف في تعصّبهم للمنهج الوصفي، وأنّ هذا التطرّف يكاد أنْ " يجرّد علم اللغة مما يستحق أنْ يسمى من أجله علماً " [47] ؛ بسبب من منهجية الوصف في اللغة ووظيفتها؛ " فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة ؟ " [48] .

إنّ الوصف وحده لأي ظاهرة من الظواهر اللغوية لا يجعل علم اللغة علماً، لذلك يرى د. داود عبده أنّ مهمة اللغوي ليست الوصف التقريري الذي ينظر إلى اللغة من الخارج فحسب، وإنما هي تفسير الظواهر اللغوية، فلسنا بحاجة إلى من يذكر لنا " أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على شكل: كتب، قلم، باع، مدّ، قضى، غزا، نسي، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته " [49] . فأي لغوي يستطيع أن يلاحظ ذلك، لكن الذي نحتاج إليه هو " تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال " [50] . ويرى أنّ " اللغويين القدماء كانت تعنيهم مثل هذه الأمور حين قالوا إن أصل (قام): (قَوَمَ) " [51] .

لم يرَ د. داود عبده ما يمنع أن يكون أصـل (قام): (قام)، وأصـل (باع): (باع)، بل إنّه قال: " إنّ هذا هو الشيء الطبيعي إلا إذا وجد مبرر لغير ذلك. ويقيني أنّ هناك مثل هذا المبرّر " [52] ، فالعالم اللغوي الذي يصرّ على أنّ أصل (قام): (قام)، وأصل (باع): (باع) عليه أن يقدّم تفسيراً لوجود الواو في مضارع طائفة من الأفعال منها: (يقوم)، والياء في (يبيع)، وعليه أن يفسّر وجود الواو في مصادر الطائفة الأولى، والياء في مصادر الطائفة الثانية، ولا يكتفي بأن يقول: (هكذا قالت العرب) [53] . ويقول : " إنّ معظم قدماء اللغويين والنحاة كانوا يعلمون

---

[46] – التقدير وظاهر اللفظ/ 14

[47] – أبحاث في اللغة العربية/ 9 .

[48] – م. ن.

[49] – نظريات في اللغة/ 114.

[50] – أبحاث في اللغة العربية/ 10 .

[51] – م. ن.

[52] – م. ن. / 11.

[53] – ينظر: م. ن.

أنّ معظم هذه الصـــور التي افترضـــوها لم ترد " [54] . وهو يرد بذلك على د. إبراهيم أنيس منكراً عليه رفضـــه أصـــول الكلمات التي حدث فيها إعلال وإبدال بحجة " أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صـــور أخرى كالتي افترضوها " [55] ، ويرى أنّ هذا ناتج عن مستوى فهم الوصفيين للقدماء.

ثم يقول: " ونحن لو أخذنا برأي إبراهيم أنيس فرفضنا أن يكون أصل (اصطبر) (اصتبر) لأن الصورة الأخيرة لم ترد وأن يكون أصـــل (ازدهر) (ازتهر) لنفس الســـبب فإنّ علينا أن نفسّـــر لماذا تلفظ العرب تاءً في (احترم) و(اجتمع) و (امتلك) الخ. بينما تلفظ طاءً في (اصـــطبر) ودالاً في (ازدهر) مع أنّ هذين الفعلين من نفس الفئة السابقة، فئة (افتعل) " [56] .

ويقول أيضاً: " لست أنكر أنّ كثيراً من تقديرات النحاة لا سند لها لغوياً، وقد لجأوا إليها لتبرير حركة إعراب أو للحفاظ على قاعدة تبنوها ولم يشاءوا تغييرها " [57] ؛ ذلك لأنّ التقدير المقبول عنده " ليست غايته تبرير حركات أواخر الكلمات التي شذّت عن قواعد النحاة وإنما تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة " [58] .

ومن هذه التقديرات التي لا سـند لها لغوياً تقدير القدماء خبراً محذوفاً في مثل: إنّ حرَّاسـنا أُسُـداً [59] ؛ لتبرير نصب (أسد) إذ التقدير: تلقاهم أُسداً. وتقديرهم فعلاً يفسّره الفعل الموجود بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿ **إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾ (الانشقاق: 1) والأصل: إذا انشقَّتْ السَّماءُ انشَقَّتْ . وكذلك يقدّرون كلمة محذوفة بعد (خَرِبَ) في (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) إذ الأصل عندهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ جحرُه) [60] .

لكنّه يعود ويؤكّد " ان هذا لا يعني أنّ كل تقديرات النحاة يجب أن ترفض، فالأخذ بواقع اللغة يتطلّب التقدير في كثير من الأحيان " [61] ، فهو لم يرفض التقدير؛ لأنه وجده ضـــرورياً، يقتضـــيه واقع اللغة، وتتطلّبه دواعي التعبير. ومن هذا التقدير الذي وجده مقبولاً بل ضرورياً ما يأتي [62] :

– في جملة (ما كلُّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فلابدّ من تقدير كلمة (كل) فتصبح الجملة: (ما كلُّ سوداء تمرة ولا كلُّ بيضاء شحمة) . والحذف هنا لتجنّب التكرار، وهو مألوف في اللغات.

– في جملة (اذهبْ إلى بيتك) يكون تقدير الضمير (أنت) أمراً ليس مقبولاً فحسب بل هو ضروري؛ لأن التركيب اللغوي لهذه الجملة لا يستقيم من دونه.

---

[54] – م. ن. / 13.

[55] – من أسرار اللغة / 59.

[56] – أبحاث في اللغة العربية/ 15.

[57] – م. ن./ 21.

[58] – م. ن. / 26.

[59] – ينظر: مغني اللبيب: 1/ 55–56.

[60] – ينظر: أبحاث في اللغة العربية/ 21–23.

[61] – م. ن. / 23.

[62] – ينظر: م. ن. / 23–25.

– تقدير (أنْ) محذوفة بعد (حتى) حين تسبق الفعل، وهو تقدير مسوَّغ لغوياً كما سيتّضح لاحقاً.

– تقدير (إنْ) الشرطية وفعل مضارع يليها في جملة مثل (ادرسْ تنجحْ).

– تقدير كلمة (شخص) في بعض المواضع، منها قولهم (ما أخذها غيرُك) والأصل: ما أخذها شخصٌ غيرُك.

وقدّم مثالاً فرّق فيه بين التقدير الذي يلجأ إليه لتسـويغ الحركات الأخيرة للكلمات – وهو التقدير غير المقبول – وبين التقدير الذي يتطلّبه التفسـير اللغوي، وهو قول العرب [63] : (خذْ اللص قبل يأخذكَ) بنصـب (يأخذ)، فتقدير بعض النحاة لـ(نْ) قبل (يأخذ) ضروري؛ لأن (قبل) تسبق الاسم أو المصدر المؤول، لكنها لا تسبق الفعل، وتقدير (أنْ) يعني وجود مصدر مؤول لا فعل بالنسبة للجملة السابقة.

عطفاً على ما سبق، يمكننا أن نخلص إلى أنَّ د. داود عبده أيَّد التقدير، وفرّق بين نوعين منه، فأما النوع الأول فـ" هو الذي يجب أن يُرفض لأنه لا يتّفق وعلم اللغة " [64] . وأمّا النوع الثاني فهو الذي قبله وارتضـاه. واما " القول برفض مبدأ التقدير إطلاقاً فلا " [65] .

وقد عالج د. داود عبده عدداً من القضـايا التي تحتاج في تفسـيرها إلى افتراض أصـل (بنية عميقة). وفي الصفحات الآتية نتناول بعضاً من تلك القضايا بصورة تطبيقية ذاكرين رأيه فيها:

1– أصل (قال) و(باع):

عدَّ د. داود عبده أصـل (قال)" قَوَلَ، وأصـل (باع): بَيَعَ، فهذه الأفعال ونحوها مرّت بعمليات تحويلية إلى أنْ وصلت إلى هذه الصورة المتعارف عليها. وفسّر ذلك التحوّل بالآتي [66] :

أوّلاً: تحذف شبه العلة (نصف الصامت) (الواو والياء) إذا وقعت بين مدّين قصيرين متماثلين (فتحتين أو ضمتين أو كسرتين).

ثانياً: ينتج عن المدّين القصيرين – وقد أصبحا متواليين بعد سقوط الواو في (قَوَلَ)، والياء في (بَيَعَ) – مدٌّ طويل من جنسهما. فإذا كان المدّان القصيران فتحتين نتجت عنهما فتحة طويلة (حرف الألف)، وإذا كانا ضمتين نتجت عنهما ضـمة طويلة (حرف الواو)، وإذا كانا كسـرتين نتجت عنهما كسـرة طويلة (حرف الياء)، وهكذا تكون الفتحة الطويلة (اللف) في (قال) و(باع) ناتجة عن الفتحتين المتواليتين بعد سقوط شبه العلة في (قَوَلَ) و (بَيَعَ):

/ ق ـَ//و ـَ//ل ـَ/ ← /ق ـَ ـَ//ل ـَ/ = قالَ

/ب ـَ//ي ـَ//ع ـَ/ ← /ب ـَ ـَ//ع ـَ/ = باعَ

إنّ هذا التحليل الذي قدّمه د. داود عبده هو بديل للتحليل الذي قدّمه النحاة القدامى؛ فمع أنّه يتّفق مع القدماء في عدّ أصـل قال: قَوَلَ، وباع: بَيَعَ، يختلف معهم في تفسـيرهم لتحوّل (قَوَلَ)إلى (قال) و(بَيَعَ) إلى (باع)؛ إذ إنّ

---

63 – ينظر: م. ن./ 28.

64 – م. ن.

65 – م. ن.

66 – ينظر: م. ن. / 37–38، ودراسات في علم أصوات العربية/ 33–34، وحركة الفعل الماضي الأجوف/ 87.

القدماء افترضوا أنّ الواو والياء في (قَوَلَ وبَيَعَ) تصبحان ألفاً، ولم يخبروا عما يحدث للفتحة السابقة للياء والواو والفتحة اللاحقة لهما، فوجد د. داود عبده أن تحليل النحاة هذا يصطدم بعدد من المشكلات، فوضع تفسيراً بديلاً لتفسيرهم.

2- أصل (مدَّ):

من القضايا التي عالجها الفعل المضعّف مثل (مدَّ) ونحوه، فتبنّى رأي القدماء القائل: إن الأصل في الفعل مدَّ: مَدَدَ:

(مدّ) /م ـَ د// د ـَ / ← /م ـَ//د ـَ//د ـَ/ = مَدَدَ

وذلك لسببين [67] :

الأول: لأننا نقول مَدَدْتُ (م ـَ د ـَ دت ـُ) ومَدَدْنا (م ـَ د ـَ دن ـَـَ) ومدَدْتُم (م ـَ د ـَ دت ـُ م)، فلو كان الأصل هو مدَّ بالتضعيف، فمن أين جاءت هذه الأفعال؟

الثاني: اختلاف حركة عين الفعل في الأفعال المضعّفة حين يفكّ الإدغام، فَلِمَ تكون فتحة في مَدَّ (م ـَ د د ـَ) حين نقول: مَدَدْتُ (م ـَ د ـَ دت ـُ)، ومَدَدْنا (م ـَ د ـَ دن ـَـَ)، وكسرة في ودَّ (و ـَ دد ـَ) حين نقول: وَدِدْتُ (و ـَ د ـِ د ت ـُ)، ووَدِدْنا (و ـَ د ـِ د ن ـَـَ)، وضمة في حَبَّ (ح ـَ ب ب ـَ) حين نقول: حَبَبْتُ (ح ـَ ب ـُ ب ت ـُ)، وحَبَبْنا (ح ـَ ب ـُ ب ن ـَـَ) . بعد كلّ هذا التساؤل، ما الجواب إذا لم يكن الأصل في هذه الأفعال هو: مَدَدَ (م ـَ د ـَ د ـَ) و وَدِدَ (و ـَ د ـِ د ـَ) وحَبُبَ (ح ـَ ب ـُ ب ـَ) ؟

أما صيغة (مدَّ) فقد نتجت عن حذف حركة، وهو أمر فسّره د. داود عبده بأنّ العرب يميلون إلى التخلّص من الحركة إذا وقعت بين صوتين متماثلين، " فالمتكلّم حين يتخلّص من صوت المدّ القصير في هذه الحالة يوفّر الجهد الذي يُبذَل في إعادة أعضاء النطق إلى نفس الوضع الذي كانت فيه عند التلفّظ بالصوت الأول من الصوتين المتماثلين من أجل لفظ الصوت الثاني منهما بعد أن يلف صوت المدّ القصير الواقع بينهما، فهو بالتخلّص من الفتحة الواقعة بين الدالين في (مَدَدَ): (م ـَ د ـَ د ـَ) مثلاً، يصبح الدالان متواليين فينطق بهما كلاهما قبل أن ينقل أعضاء نطقه إلى وضع جديد " [68] . ويدعى هذا القانون اللغوي بقانون (الحدّ الأدنى من الجهد the least effort) [69] .

3- اسم الفاعل والمفعول من (احتلّ) ونحوه:

من المسائل التي رأى د. داود عبده أنها تحتاج إلى تفسير، وجود صيغة واحدة لاسم الفاعل واسم المفعول في مثل (محتَلّ)، في حين توجد صيغتان للفعل (احترم) مثلاً، هما: مُحترِم، ومُحترَم، وهو في تفسيره لهذه المسألة

---

67 – ينظر: م. ن. / 11-12.

68 – م. ن. / 12 (الهامش) .

69 – م. ن .

يوافق في رأيه رأي القدماء، وهو إنّ أصـــل (احتلّ) : (احتَلَلَ) على وزن (افْتَعَلَ)، فيكون أصـــل اســـم الفاعل: (مُحْتَلِل)، وأصل اسم المفعول: (مُحْتَلَل):

/ء ـِ ح/ /ت ـَ//ل ـَ/ /ل ـَ/ ← /م ـُ ح// ت ـَ/ /ل ـِ ل/ = اسم فاعل .

/ء ـِ ح/ /ت ـَ//ل ـَ/ /ل ـَ/ ← /م ـُ ح// ت ـَ/ /ل ـَ ل/ = اسم مفعول .

أما صـــيغة (محتلّ) فقد نتجت عن التخلّص من الكســرة والفتحة الواقعة بين اللامين في (مُحْتَلِل) و (مُحْتَلَل) [70] ، وهي ظاهرة تفسَّر في نطاق قانون (الحدّ الأدنى من الجهد the least effort) الذي مرّ ذكرُه:

/م ـُ ح// ت ـَ/ /ل ـِ ل/ ← /م ـُ ح/ /ت ـَ ل ل/ = محتلّ .

/م ـُ ح// ت ـَ/ /ل ـَ ل/ ← /م ـُ ح/ /ت ـَ ل ل/ = محتلّ .

4- ردّ همزة مضارع (أفْعَلَ):

رأى د. داود عبده أنّ الأصـــل المقدّر في مضـــارع (أفعَلَ) هو (يؤفعِل)؛ فأصـــل (يُكرم) هو (يُؤكرِم) مثل (يُدحرِج)؛ لأنّ حق المضـارع أن تأتيَ جميع حروف ماضـيه فيه، وهو الرأي الذي أخذ قال به الأقدمون [71] وعدّه د. عبده رأياً سليماً؛ لسببين [72] :

الأول: أنَّ الأصل في المضارع أن تكون صيغته (مجرّداً من حرف المضارعة) هي صيغة الماضي بعد تحويل الفتحة التي تلي عين الفعل كسرة:

فاعَلَ يُـ + فاعِلُ ، فَعَّلَ يُـ + فَعِّلُ .

فَعْلَلَ يُـ + فَعْلِلُ ، أفْعَلَ يُـ + أفْعِلُ .

الثاني: أنَّ حركة ياء المضارع هي الضمة، ولو لم يكن أصله (يُؤفْعِلُ) لكانت هذه الحركة فتحة كما في (يَجْلِس). ويدلّ وجود الهمزة في الأمر على هذا الأصل؛ لأن الأمر يصاغ بحذف حرف المضارعة من الماضي المجزوم في نحو: لتؤكرِمْ ← أكرِمْ .

5- تقدير (أنْ) المضمرة بعد (حتى):

من التقديرات اللغوية التي قدّرها النحاة القدماء، وعدّها د. عبده تقديرات مقبولة ومسوّغة قولهم: " إنّما قلنا إنّ الناصب للفعل (أنْ) المقدّرة دون اللام، وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصـــوباً بتقدير (أنْ). وإنما وجب تقدير (أنْ) دون غيرها لأن (أنْ) تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر" [73] فـــ(حتى) حرف جر، وحرف الجر يسبق

---

[70] – ينظر: م. ن. / 17-18.

[71] – ينظر: المقتضب: 1/ 72، و 2/97.

[72] – ينظر: حول الكلمات التي تبدأ بصوتين صحيحين متواليين في العربية/ 387-388.

[73] – الأنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 576.

الأسماء والضمائر، وما يعادل الاسم ليس الفعل وحده، بل الفعل مسبوقاً بـــ(أنْ) المصدرية أي (المصدر المؤول) [74] .

6- الإبدال في اصطبر ونحوها:

يرى د. داود عبده أن أصل (اصطبر): اصتبر، وأصل (ازدهر): ازتهر، فأبدلت تاء (افتَعَلَ) طاءً في الأولى ودالاً في الثانية. وهذا الإبدال ليس مجرد مصـــادفة عنده، فهناك علاقة بين وجود الدال والزاي، ووجود الطاء والصـــاد، " فلو طلبت إلى عربي أن يصـــوغ فعلاً على وزن (افتَعَلَ) من جذر يبدأ بزاي مما لم يســمع به من قبل للفظ التاء دالاً، ولو طلبت إليه أن يصوغه من جذر يبتدئ بصاد للفظ التاء (افتَعَلَ) طاءً " [75] .

وعلّل د. عبده ذلك بقوله: " إنّ تغير التاء إلى دال في (ازتهر) وإلى طاء في (اصـــتبر) جاء نتيجة قانون صوتي يسمى (المماثلة) (assimilation): التاء (وهي صوت مهموس) تصبح مجهورة، أي دالاً، مماثلة لصوت مجهور مجاور هو الزاي. وتصـبح التاء (وهي صـوت غير مطبق) صـوتاً مطبقاً، أي طاءً، مماثلة للصـاد، التي هي صوت مطبق" [76] . وعدّ هذا التفسير من صميم اللغة، ولا يدخل في نطاق الفلسفة كما زعم الوصفيون ومنهم (د, إبراهيم أنيس) الذي رفض أن يكون أصـل (اصـطبر): (اصـتبر) بحجة أن الصـورة الأخيرة لم ترد، فكان هذا التفسير ردّاً على هذا الزعم [77] .

7- حركة همزة الوصل:

اتّفق القدماء على وجود علة مضافة في أول الكلمات التي تبدأ بصحيحين، لكنهم اختلفوا في أصل هذه العلة، فرأى الكوفيون أن أصـل حركة همزة الوصـل أن تتبع حركة عين الفعل، في حين ذهب البصـريون إلى أن الأصـل في همزة الوصل الكسر [78] .

وقد تبنّى د. داود عبده الرأي القائل بكسـر همزة الوصـل؛ فلو كانت حركة همزة الوصـل إتباعاً لحركة العين، لكان ينبغي ان يقال في ذهب – يذهب : اَذهب بفتح الهمزة [79] . " أما إذا اعتبر الأصـــل في (حركة الوصـــل) الكسرة، فإن الكسرة في نحو اِجلس واِذهب تكون قد جاءت على الأصل. ولا يبقى سوى الحاجة إلى تفسير الضمة في اُدخل، وهو أمر سهل؛ لأن تحول الكسرة إلى ضمة مماثلة (إتباعاً) لضمة مجاورة، وتحول الضمة إلى كسرة مماثلة لكسـرة مجاورة، ظاهرة لغوية شـائعة في العربية" [80] . وعلّل سـبب هذا الاتباع بأنّ الضـمة والكسـرة "

---

[74] – ينظر: أبحاث في اللغة العربية/ 23.

[75] – م. ن. / 15.

[76] – م. ن.

[77] – ينظر: م. ن.

[78] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 737.

[79] – ينظر: م. ن. : 2/ 738 – 739.

[80] – دراسات في علم أصوات العربية/ 57.

تجمعهما خاصة مهمة هي "الارتفاع" (ارتفاع اللسان نحو سقف الفم) أو "الضيق" (ضيق المسافة بين اللسان وسقف الفم)، وهي الخاصة التي تميزهما عن الفتحة " [81] . وهذا الرأي ينسجم مع رأي المدرسة التوليدية التي وجد أصحابها ضرورة تقدير أصل مقدّر (بنية تحتية) وهي الضمة في أول (أُدخل) ومثيلاتها؛ ليمكن تفسير المشكل اللغوي الذي يتمثل في وجود كسرة [82] .

8- العلة الطويلة علة واحدة أم علتان أم علّتان متواليتان؟:

عدَّ د. داود عبده العلة الطويلة علتين قصيرتين متواليتين. ومن أمثلة ذلك الفعل (دعا) فالأصل فيه (دَعَوَ) ثم حذفت شبه العلة والتقت العلتان القصيرتان المتواليتان فكوّنتا ألفاً فأصبحت (دعا):

/د ـَ/ /ع ـَ/ /م ـَ/ ← /د ـَ// ع ـَ ـَ/ = دَعا .

ومن أمثلة تكوّن ضمة طويلة من ضمتين متواليتين الفعل (يدعو)، فالأصل فيه (يَدْعُوُ) على وزن (يَفْعُلُ) ثم سقطت الواو لوقوعها بين علتين قصيرتين متماثلتين وهما الضمتان، فالتقت الضمتان المتواليتان فكانت الضمة الطويلة:

/ي ـَ د / /ع ـُ و ـُ/ ← /ي ـَ د // ع ـُ ـُ/ = يدعو .

وكذلك تتكوّن الكسرة الطويلة في الفعل المبني للمجهول (بِيْعَ) الذي أصله (بُيِعَ) من الكسرتين اللتين تصبحان متواليتين بعد سقوط شبه العلة [83] :

/ب ـُ//ي ـِ/ ع ـَ/ ← / ب ـِ ي ـِ / / ع ـَ / * ←/ ب ـِ ـِ//ع ـَ/ = بِيْعَ .

وقد ألمح بعض اللغويين القدماء إلى ان العلة الطويلة (الصائت الطويل) يمكن عدّها علتين قصيرتين (صائتين قصيرين)، يقول ابن جني: " فأنت إذا تكلّفت نحو قاوْتٍ وقايْتٍ فكأنك إنما مطّلت الفتحة، فجاءت الواو والياء كأنهما بعد فتحتين "[84] .

9- الصوت الصحيح المشدّد:

عدّ د. داود عبده الصحيح المشدّد في اللغة العربية صحيحين متواليين، لا صحيحاً طويلاً واحداً، ومثال ذلك الفعل (ردَّ)، فيرى أنّ أصله (رَدَدَ):

/ ر ـَ د//د ـَ/ ← / ر ـَ / /د ـَ / /د ـَ /

فنلحظ أن أحدهما (رَدَدَ) هو الأصل، والآخر (ردَّ) هو الذي نشأ من حذف العلة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المثلين [85] .

---

81 – م. ن.

82 – م. ن.

83 – ينظر: أبحاث في اللغة العربية/ 38، و دراسات في علم أصوات العربية/ 34-35.

* تتحوّل الضمة إلى كسرة مماثلة للكسرة التي تلي الياء.

84 – الخصائص: 2/ 494.

85 – ينظر: دراسات في علم أصوات العربية/ 27.

ويميل د. عبده إلى أن التفسير الصحيح لكثير من القضايا اللغوية يتطلب " أنْ نردّ كثيراً من الكلمات إلى أصل أو بنية تحتية Underlying structure تختلف عن ظاهر اللفظ، وهو أمر أدركه لغويو العرب القدامى تمام الإدراك،... فالفعل ردَّ، مثلاً يجب اعتبار أصله رَدَدَ. وكذلك يجب اعتبار البنية التحتية لكلمة يَرُدُّ: يَرْدُدُ... فمعنى هذا أن الدال (الطويلة) ليست إلا دالين متواليين (رَدْدَ، يَرْدُدُ) نتج تواليهما على هذا الشكل من حذف العلة الواقعة بينهما في رَدَدَ ومن القلب المكاني بين الأولى منهما والعلة التي تليها في يَرْدُدُ.

/ ر ـَ / /د ـَ / /د ـَ / ← / ر ـَ د/ /د ـَ /

/ ي ـَ ر// د ـُ // د ـُ / ← / ي ـَ/ /ر ـُ د/ /د ـُ/ " [86] .

10- تقصير العلة الطويلة:

ظاهرة تصيب الفعل المضارع الأجوف المجزوم. مثل: لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ. وتصيب المدّ الطويل في كل حالة يتلوه فيها صوت صحيح ساكن مثل:

أرادْتُ ← أرَدْتُ

ويخالف د. عبده النحاة الذين يقولون بحذف شبه العلة من هذه الكلمات، أي حذف الواو والياء في (يقول) و(يبيع):

/ ي ـَ ق/ / و ـُ ل/ ← /ي ـَ/ / ق ـُ و ل/ ← / ي ـَ/ /ق ـُ ل/ = يَقُلْ.

/ ي ـَ ب/ / ي ـِ ع/ ← /ي ـَ/ /ب ـِ ي ع/ ←/ي ـَ/ /ب ـِ ع/= يَبِعْ.

ولعلّ القول الآتي يوضّح بجلاء رأي د. عبده في تفسير هذه الظاهرة إذ يقول: " غير أننا إذا أخذنا الفعلين السابقين على المستوى الذي تتحول فيه الواو إلى ضمة (بعد أن أصبحت بالقلب المكاني واقعة بين ضمة تسبقها وصحيح يليها)، وتتحوّل فيه الياء إلى كسرة (بعد أن أصبحت بالقلب المكاني واقعة بين كسرة تسبقها وصحيح يليها)، إذا أخذنا هذين الفعلين وأمثالهما على هذه المستوى، فإن ما يطرأ عليهما عند تطبيق القانون اللغوي السابق يكون تقصيراً لعلة طويلة لا حذفاً لواو أو ياء:

/ي ـَ/ / ق ـُ و ل/ ← ← /ي ـَ/ / ق ـُ ـُ ل/ ← /ي ـَ/ / ق ـُ ل/= يَقُلْ.

/ي ـَ/ /ب ـِ ي ع/ ← /ي ـَ/ /ب ـِ ـِ ع/ ← ← /ي ـَ/ /ب ـِ ع/ = يَبِعْ " [87] .

ختام الحصائد

إنّ مصطلح (البنية العميقة) مقولة مفصلية في منظومة المنهج التوليدي التحويلي الاصطلاحية والمفهومية الذي وضع أسسه العالم اللغوي (نعوم چومسكي) الذي دعا إلى تغيير اتجاه علم اللغة من المنهج الوصفي إلى هذا المنهج الجديد الذي يفترض لكل بنية لغوية ظاهرة بنيةً أخرى عميقة كامنة في ذهن المتكلم تتحوّل إلى بنية سطحية على وفق قواعد يطلق عليها (القواعد التحويلية) . وقد اتّجه المحدثون العرب بشأن

---

[86] – م. ن. / 27-28.

[87] – م. ن. / 44.

البنية العميقة اتجاهين ؛ فرفضها قسم منهم وهم أصحاب المنهج الوصفي التقريري ، وقبلها القسم الآخر ممن تبنّى المنهج الوصفي التفسيري.

أما د. داود عبده فيرى أن كثيراً من المسائل لا يمكن تفسيرها إلا بوجود بنية عميقة تخالف البنية السطحية وهو في ذلك يتبع خطى النظرية التوليدية التحويلية ؛ ولذلك عالج عدداً من المسائل اللغوية – التي تضمّن البحث قسماً منها – على هذا النحو. فهو كثيراً ما يلجأ إلى فلسفة التقدير والتأويل وضرورة وجود الأصل لكل فرع، والجذر لكل ظاهر، وتوجهه هذا يتفق مع ما ذهبت إليه النظرية التوليدية التحويلية في رؤيتها لبنى الكلام وقضية التوليد والتحويل، ويلتقي.

المصادر والمراجع

الكتب:

1. ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق – إيران ، ط1 / 1378هـ) .
2. أبو البركات الانباري(577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
3. أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ): الخصائص : ت : محمد علي النجار ، دار الهدى – بيروت ، ط2 .
1. د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2 / 1985 .
2. د. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة ، ط2 / 1980 .
3. د. إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق – بيروت .
4. د. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة / 1959 .
5. د. أحمد سليمان ياقوت: الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، ط1 / 1989 .
6. د. أنيس فريحة: نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني ، ط2 / 1981 .
7. د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب – القاهرة ، ط1 / 2001 .
8. د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب – القاهرة ، ط4 / 2004.
9. د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب / 1979 .
10. د. حسام سعيد النعيمي: أبحاث في اللغة العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1/ 1998.
11. د. خليل أحمد عمايرة: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، سلسلة دراسات آراء في ضوء علم اللغة المعاصر .

12. د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)،عالم المعرفة – جدة ، ط1/ 1984.
13. د. داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح – الكويت .
14. د. طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية – الاسكندرية .
15. د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ، مطبعة مخيمر – القاهرة .
16. د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية / 1988 .
17. د. محمد حماسة عبد اللطيف: في بناء الجملة العربية، دار القلم – الكويت ، ط1 / 1982 .
18. د. محمود سليمان ياقوت: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف – القاهرة / 1985 .
19. د. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار، القاهرة، ط1 / 1997.
20. د. منذر عياشي: اللسانيات والدلالة ، مركز الإنماء الحضاري ، ط2 / 2007 .
21. د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الأردن ، ط1 / 1980 .
22. عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، القاهرة /1951.
23. علي النجدي ناصف: من قضايا اللغة والنحو، مطبعة الرسالة ، مكتبة نهضة مصر / 1957 .

الدوريات:

1- د. داود عبده: البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، نشر ضمن مجلة الأبحاث، العدد 31 / لسنة 1983 .
2- د. داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ ، نشر ضمن مجلة الفكر العربي الصادرة عن معهد الإنماء العربي ، ليبيا – لبنان ، العددان 9/8 ، لسنة 1979 .
3- د. داود عبده: حركة الفعل الماضي الأجوف، نشر ضمن مجلة كلية الآداب والتربية / جامعة الكويت ، العدد 13 / لسنة 1978 .
4- د. داود عبده: حول الكلمات التي تبدأ بصوتين صحيحين متواليين في العربية، نشر ضمن كتاب دراسات في اللغة والأدب ، جامعة الكويت / 1976-1977.
5- د. داود عبده: دفاع عن الأصل المقدر، نشر ضمن المجلة العربية للعلوم الانسانية ، جامعة الكويت ، العدد 1 / المجلد الأول لسنة 1981 .
6- د. نعمة رحيم العزاوي: العربية والدرس الحديث، نشر ضمن كتاب لغة الضاد الصادر عن دائرة علوم اللغة العربية التابعة للمجمع العلمي ، ج2 ، بغداد / 1999.